مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

شبابنا يدعم قرارنا

تعظيم صادرات مصر الخضراء في ظل الاقتصاد الأخضر الدوار

المحور الأول تعزيز الصادرات المصرية في الأسواق الدولية

بنفكر لبلدنا

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

العـــدد ٨ – فبرايـــــر ٢٠٢٤

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

عن المركـز

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري - منذ نشأته عام ١٩٨٥- عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (١٩٨٥ - ١٩٩٩) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (١٩٩٩) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية، ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كهيئة عامة خدمية، تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع رئيس مجلس الوزراء؛ تتويجًا لجهوده كمركز فكر حكومي متميز يدعم متخذ القرار على المستوى القومي.

هذا، ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعَّاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك؛ يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة «بنسلفانيا الأمريكية» التي تم الإعلان عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠.

- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
- في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

كما فاز المركز بعدة جوائز ضمن مسابقة مؤسسة «ستيفي أووردز» (**STEVIE Awards**) العالمية المُعلن عنها في أبريل٢٠٢٢، ومن بين تلك الجوائز: جائزة ذهبية، وأربع جوائز برونزية، بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد فاز المركز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (**SAG Award**) الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية «وصف مصر بالمعلومات» من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

بالإضافة إلى حصول المركز على ثلاث جوائز من مؤسسة "Globe Business" بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والتكنولوجيا؛ حيث حصلت إصدارات المركز على الجائزة الذهبية، وأبرزها: سلسلة إصدارات «آفاق المناخ» و«آفاق صناعية» و«آفاق الطاقة» و«آفاق اقتصادية معاصرة» و«تقارير معلوماتية» و«فكرة في ورقة»، كما حصدت منصة «حوار» الجائزة الذهبية بعد تدشينها كأكبر قناة اتصال بين الحكومة والمواطنين، وتحقيقها مليونيَ مشاهدة لموادها المنشورة لاستطلاع الرأي العام في القضايا المختلفة، كما فاز الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات بالجائزة البرونزية بعد إطلاق نسخته الجديدة بخيارات مبتكرة تتفاعل مع خيارات المستخدمين.

يونيسف

تم إعداد هذه الورقة من قبل مجموعة شباب المتدربين في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ضمن مبادرة لتمكين الشباب حديثي التخرج وتدريبهم على مهارات مجال السياسات العامة، مثل: «البحث، وإعداد أوراق السياسات والدراسات المستقبلية، والمناظرات، وغيرها من مهارات».

تساهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في دعم هذه المبادرة؛ إيمانًا منها بأهمية تعزيز مشاركة الشباب في إنتاج ونشر المعرفة وصناعة السياسات الاجتماعية.

هذا المحتوى يعبر عن مؤلفي الورقة ولا يمثل بالضرورة موقف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

أعضاء تحكيم أوراق مبادرة بنفكر لبلدنا

أ. د. علا الخواجة
مدير مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

أ. د. عادلة رجب
أستاذ الاقتصاد ومدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أ. د. سوزانا المساح
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة زايد

أ. د. منى الجرف
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
والرئيس السابق لجهاز حماية المستهلك

أ. د. أمنية حلمي
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشؤون الدراسات العليا
والبحوث بجامعة القاهرة

أ. د. هالة صقر
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نيو جيزة

أ. د. سارة الجزار
عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

أ. د. خالد بركات
أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ومدير مركز خدمة المجتمع جامعة القاهرة

د. هشام شفيق
محاضر في الاقتصاد السياسي بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
ومستشار السياسات بالوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

د. هايدي علي
مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة سلسلة شبابنا يدعم قرارنا

شبابنا يدعم قرارنا

سلسلة شبابنا يدعم قرارنا سلسلة بحثية غير دورية تتسم بالطابع التطبيقي، وتأتي انطلاقًا من إيمان المركز بالدور الحيوي الذي يلعبه شباب الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية جميعها في تقديم رؤى وأفكار خلّاقة لدعم متخذ القرار، إلى جانب تشجيع مشاركة الشباب في رسم السياسات العامة لعدد من القضايا ذات الأولوية في المجالات كافة، وانتهاءً بطرح استراتيجيات متكاملة، وآليات تنفيذية مبتكرة للقضايا محل الدراسة والتحليل.

هذا المحتوى يعبر عن مؤلفي الورقة ولا يمثل موقف (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

رئيس المركز

السيد/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هيئة التحرير

د. مي محسن مبروك

مدير الإدارة العامة للمكتب الفني

أ. سالي أحمد عاشور

مدير تنفيذي للإدارة العامة للدراسات المستقبلية

أ. منال طلعت عمرو

مدير تنفيذي للإدارة العامة لمتابعة وتقييم السياسات

المدير التنفيذي لسلسلة شبابنا يدعم قرارنا

أ. علياء عمر سيد

باحث اقتصادي بالمكتب الفني لرئيس المركز

التصميم الجرافيكي

إدارة التصميم الجرافيكي والمطبوعات

شكر وتقدير

يتقدم منتدى السياسات العامة التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بخالص الشكر والتقدير لجميع السادة الإعلاميين المشاركين في ورش عمل محاور مبادرة «بنفكر لبلدنا» لما قدموه من دعم للمشاركين وإثراء المبادرة بأحاديثهم الخلاقة.

أ/ سارة سيف
منسق إعلامي للمبادرة
مستشار تسويق وتواصل اجتماعي – أستاذ إعلام بالجامعة الأمريكية

أ/ مونيكا وليام
رئيس قسم بمكتب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
باحثة وكاتبة في العلاقـات الدولية

أ/ نهى سعد
استشاري إعلامي في الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بروديوسر
مديرة قسم الاتصالات لعدة مؤسسات إعلامية

أ/ لارا الربـضـــي
إعلامية ومعدة برامج للراديو والتلفزيون والديجيتال ميديا
استشارية للمؤسســات الإعلاميــة الراغبة في تبني تقنيات
الذكاء الاصطناعــي فــي الصحافة الإلكترونية

أ/ مها ناجي
خبيـــرة اتصالات استراتيجيــة ومنتجــة تنفيذيــة

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

إعداد

دكتورة / ولاء عبدالله البلتاجي
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة المنصورة

المحتويات

كلمة المركز	٤
خطاب الإحالة	٩
الرسائل الرئيسية	١٣
الملخص التنفيذي	١٤
المقدمة	١٥
القسم الأول : دوليًا/ أبرز التجارب الدولية الناجحة والرائدة في تطبيق الاقتصاد الأخضر الدوار.	١٧
القسم الثاني: محليًا/ تقييم مدى جاهزية واقع مصر الحالي لتطبيق الاقتصاد الأخضر الدوار. تحديد المشكلة	١٩
القسم الثالث: تحليل مواضع القوة ومواضع الضعف والفرص والتهديدات SWOT Analysis. تقييم الوضع الحالي	٢٧
القسم الرابع: (بدائل السياسات) السياسات المقترحة لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر الدوار في تعظيم صادرات مصر الخضراء.	٣٣
الخاتمة: التوصيات والترجيح من بدائل السياسات المقترحة	٣٥
قائمة المراجع	٣٩
الملاحق	٤٥

45.133
09.827
86.52

خطاب الإحالة (Letter Of Transmittal)

يعد التحول نحو الاقتصاد الأخضر الدوار خارطة الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإيمانًا منا بأن حكومات معظم الدول النامية ومنها مصر تواجه تحديات تعقيد منظومة الاقتصادات للقيام بعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر الدوار؛ فإن هذه الورقة تحاول ترسيخ الخطوات التنفيذية لتيسير تطبيق الاقتصاد الدوار بشكل كامل، والتي يشترك فيها جميع القطاعات المعنية بذات المجال من ناحية، ووزارات الدولة والقطاع الحكومي والأكاديمي والخاص من ناحية أخرى؛ لتحقيق الاستفادة المثلى من فرص الدائرية وتعظيم الاستفادة من القيمة المضافة الاقتصادية لاستخدام الخردة كبديل وقود لبعض الصناعات وخفض تكاليف الانتاج في حالة تدوير المخلفات بأنواعها واستخدامها كمدخلات إنتاج وكيف أن لذلك عظيم الأثر على تعظيم حجم الصادرات المصرية الخضراء وكذا جذب الاستثمارات الخضراء.

أثبتت الأبحاث العلمية أهمية اقتصاديات الخردة والقيمة الاقتصادية المضافة عند مقارنة استخدام الخردة كمواد أولية أو مصادر بديلة للمواد الخام بالمقارنة باستخدام الموارد الجديدة. وأنه مع الزيادة السكانية والاستهلاكية تزداد الخردة بأنواعها المختلفة، وبالتالي استخدامها كمصدر بديل لتوليد الطاقة في بعض الأنواع من الخردة الصلبة **وتحقيق استفادة اقتصادية مزدوجة منها تخفيض الانبعاثات الصادرة عن محاولات التخلص منها، وكونها بديل لتوليد الطاقة.**

تزيد دائرية الموارد من القدرة على مواجهة آثار التغير المناخي؛ فمثلًا يمكن للشركات فصل النشاط الاقتصادي عن استهلاك المواد الخام المعرضة لمخاطر المناخ، وما ينتج عن ذلك من اضطراب في سلاسل التوريد عبر إبقاء الموارد مستخدمة، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى مرونة أكبر في الدول التي تمتلك موارد طبيعية محدودة وتعتمد على الاستيراد. كما توفر دائرية الموارد **فرصة لإعادة النظر في الطلب الحالي على الموارد ومحاولة تقليل الاعتماد على الاستيراد؛ بل وإعادة النظر في ما يمكننا تسميته بثروة الخردة والنفايات في الدول.**

فيما يلي يتم عرض كل إجراء يصاحبه الأطراف المعنية والمدى الزمني للتنفيذ:

أولاً:

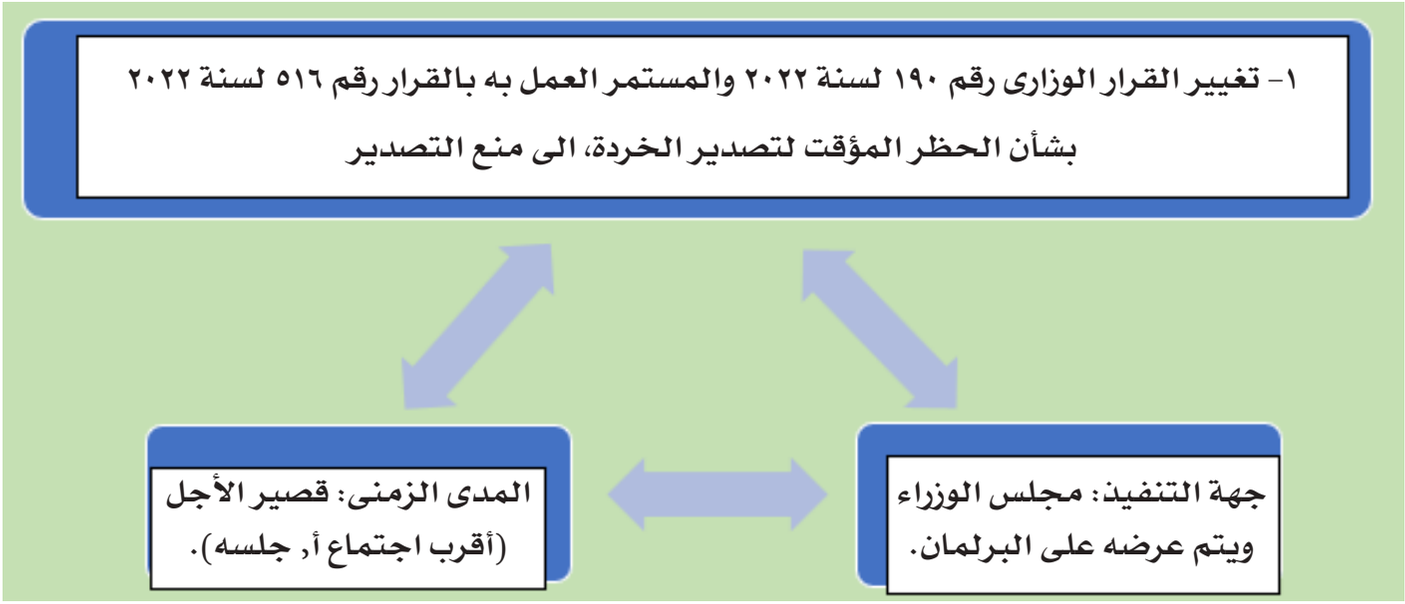

ثانياً:

ثالثًا ورابعًا:

٣- إصدار السندات والصكوك الخضراء، وصناديق الاستثمار الخضراء

٤- انشاء بنوك خضراء

جهة التنفيذ: البنك المركزى المصرى بالتعاون مع مؤسسات الدولة النقدية والتمويلية.

المدى الزمنى: متوسط الأجل.

خامسًا:

٥- إنشاء منصة:

Egyptian Green Circulation Platform (EGCP)

جهة التنفيذ: وزارة البيئة - مركز تحديث الصناعة - مركز تكنولوجيا الإنتاج الانظف

المدى الزمنى: متوسط الأجل.

سادسًا:

٦- اضافة مؤشر «قياس مدى دائرية المشاريع» الى مؤشرات دراسة الجدوى الاقتصادية.

جهة التنفيذ: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

المدى الزمنى: قصير الأجل.

الرسائل الرئيسية (Key Messages)

- ضرورة التدخل بسياسات جديدة للاقتصاد الأخضر الدوار، وتفعيل ما استجد من متطلباته وأنماطه. واستبدال مفهوم «نهاية الحياة» للمنتجات والموارد بمفهوم « تجديد الحياة».
- الآن: هو الوقت الأنسب لإبراز الدولة المصرية كشريك رائد أخضر في مختلف الاتفاقيات والمجموعات الاقتصادية التي تشارك بها مصر.
- إدخال تحسينات على هيكل القطاع الصناعي القائم؛ تحقيقًا للتميز في تطبيق دائرية المنتجات باستخدام «حق الإصلاح» للمستخدم، ودائرية الموارد و»حق إعادة الاستخدام» للمنتج. ووصولاً للمنتجات المستدامة التي تغطي الاستهلاك المحلي في معظم الصناعات وتتبوء الصدارة في التصدير الأخضر نتيجة الميزة التنافسية جودةً وسعرًا والمترتبة على التطبيق الحقيقي للاقتصاد الأخضر الدوار.
- تقترح الورقة تشكيل مجلس أعلى للتصنيع المستدام؛ ليصبح هو القائد لقاطرة التصنيع النظيف في مصر. وضرورة عمل لجنة إقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات عن آخر المستجدات الدولية عن الاقتصاد الأخضر الدوار.
- رفع سقف الطموح من نفايات أقل إلى صفر نفايات، ومن تحسين استخدام الموارد إلى إعادة التصميم؛ بما يضمن التكامل والتعايش الصناعي وإغلاق الحلقات التصنيعية.
- بهدف إتاحة البيانات الشاملة والدقيقة لحجم الخردة والنفايات، وتبادل المعرفة والمنتجات والخدمات بين الأفراد؛ تقترح الورقة إنشاء منصة مصر الإلكترونية (Egyptian Green Circulation Platform, EGCP) وضرورة زيادة الوعي والمشاركة المجتمعية في كل المؤسسات التعليمية والمنصات التفاعلية؛ لتبني منهج «الاستخدام السلعي» بدلًا من «الامتلاك السلعي» مع الحفاظ على نفس المنفعة للأفراد كالكتب الإلكترونية بدلًا من الورقية.
- حفاظاً على ثروة الخردة المحلية؛ تقترح الورقة تغيير القرار الوزاري رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٢ والمستمر العمل به، بالقرار رقم ٥١٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الحظر المؤقت لتصدير الخردة، إلى منع التصدير، تيمنًا بدول كالصين وروسيا اللتان حظرتا تصدير أنواع معينة من الخردة بل وأقبلت على استيرادها.
- التوسع في إصدار السندات والصكوك وصناديق الاستثمار الخضراء؛ كخطوات واقعية نحو تطبيق مبدأ التمويل المستدام، ويلحق ذلك إنشاء بنوك خضراء متخصصة في الصيرفة الخضراء.

الملخص التنفيذي (Executive Summary)

تسعى الورقة إلى البحث في آليات جديدة لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر الدوار في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، وتعظيم الصادرات الخضراء لإبراز الدولة المصرية كشريك رائد أخضر في مختلف الاتفاقيات والمجموعات الاقتصادية التي تشارك بها. وعلى ضوء ذلك، فقد برزت الحاجة إلى التدخل بسياسات وحلول بديلة لمعالجة أوجه القصور في السياسات القائمة باستخدام آليات تسرع من التحول نحو الدائرية المنشودة للاقتصاد، وبما يتماشى مع مهام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصري الماثلة لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ حول وضع بدائل للسياسات العامة القائمة، واستشراف المستقبل من أجل صياغة وبناء مستقبل أفضل لمصر.

وتحقيقًا لهذا الهدف تطرح الورقة أربعة توصيات رئيسية متمثلة في:

أولاً/ إنشاء «مجلس أعلى للتصنيع المستدام» يتولى بدوره المهام التالية:

- إعداد إستراتجية شاملة للتصنيع النظيف، وتحديد نقاط القوة والضعف نحو تطبيق دائرية المشاريع الجديدة ومدى قابلية المشروعات القائمة للدائرية.
- تحليل قواعد بيانات شاملة لحجم الخردة والنفايات.
- إنشاء لجنة إقليمية لتبادل المعلومات عن آخر المستجدات الدولية عن الاقتصاد الأخضر الدوار.

ثانيًا/ إنشاء (Egyptian Green Circulation Platform,EGCP) منصة إلكترونية على مستوى الجمهورية تضمن التالي:

- توافر بيانات مسح شامل ودقيق لحجم الخردة والنفايات.
- تسهيل تبادل المعرفة والمنتجات والخدمات بين الأفراد.

ثالثًا/ التوسع في إصدار السندات والصكوك وصناديق الاستثمار الخضراء، تماشيًا مع الاتجاه العالمي لمبدأ التمويل المستدام، ويلي ذلك لاحقًا إنشاء بنوك خضراء متخصصة، ويمكن تخصيص جزء من البنوك القائمة حاليًا للتعامل في الصيرفة الخضراء.

رابعًا/ تغيير القرار الوزاري رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٢ والمستمر العمل به بالقرار رقم ٥١٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الحظر المؤقت لتصدير الخردة، إلى المنع التام للتصدير.

المقدمة

يعد التحول نحو الاقتصاد الأخضر الدوار خارطة الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أدت الضغوط المتزايدة على جميع الدول فيما يخص سياسات التغير المناخي إلى بذل الجهود وتقديم أهداف طموحة لتقليل انبعاثات الكربون وإحداث تغييرات في أنماط استخدام الطاقة تضمن الاستهلاك الأكثر كفاءة. وفي محاولات للتوفيق بين الضرورات البيئية والاقتصادية ظهر نموذج للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التنمية المستدامة وموازنة البيئة فيما عُرِف بالاقتصاد الأخضر، الذي يُوَجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع التدهور الإيكولوجي.

يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام يسفر عن نمو اقتصادي عام تزدهر فيه التجارة المحلية والدولية خاصة في السلع المنتجة بأساليب مستدامة. وقد أتاح تطبيق منهج الاقتصاد الأخضر تبني العديد من المبادرات والآليات الداعمة لتسريع عجلة التقدم في كافة مجالاته، وكانت أبرز هذه الآليات التصنيع الذكي المستدام القائم على تصميم المنتجات بهدف الاستدامة وإعادة الاستخدام والتدوير، وعززت هذه الآلية علاج الاقتصاد التقليدي الخطي المبني على مسار أخذ الموارد ثم تصنيعها ثم استهلاكها وأخيرًا هدرها، إلى الانتقال نحو ما يسمى الاقتصاد الدوار؛ لتخفيف الضغط على الموارد والحد من التدهور البيئي وتقليل الاحتباس الحراري، إضافة إلى خلق فرص عمل وتعزيز التكامل الأفقي بين الصناعات؛ لاحتواء النزعة الاستهلاكية والمتزايدة بشكل لا نهائي.

وشأنه شأن أغلب المفاهيم الاقتصادية والمصطلحات العلمية فقد طرأ على مفهوم الاقتصاد الدوار تطورات حديثة أهمها إدخال الخضرنة عليه، فالاقتصاد الدوار بمفهومه المتطور « الاقتصاد الأخضر الدوار» هو نظام صناعي يتم ترميمه أو تجديده بواسطة البنية والتصميم، وخلق نظام يستبدل مفهوم «نهاية الحياة» ب «تجديد الحياة»، وتحويل النفايات والخردة اسمًا ومضمونًا من عبء مالي إلى موارد اقتصادية جديدة. فإعادة التصميم بدل تحسين استخدام الموارد، وموارد جديدة بدل إعادة تدوير أو دفن صحي، بالتالي إغلاق حلقات الموارد فيما يسمى حديثًا «أنماط إنتاج إغلاق الحلقة»، بالتالي نحصل على تنمية اقتصادية تعتمد على الدوران البيئي (موارد بكر- إنتاج نظيف-استخدام مستدام- موارد جديدة تتبادل للتكامل الصناعي) كمتتالية تعتمد على الإصلاح وصولًا للتعايش الصناعي.

يُنشئ الاقتصاد الأخضر الدوار حلقات مغلقة للإنتاج والاستهلاك بشكل يحاكي الدورات الطبيعية، بما يحقق الأمثلية في استغلال الموارد المحدودة. ويُبنى الاقتصاد الدوار على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي:

١- إلغاء إنتاج النفايات والتلوث من خلال عملية تصميم المنتجات.

٢- إبقاء المنتجات والموارد في مرحلة الاستخدام (حيث مخرجات صناعة معينة من نفايات أو خردة تكون مدخلات صناعة أخرى).

٣- إعادة إحياء الأنظمة البيئية.

ويمكن تطبيق هذه المبادئ على جميع قطاعات الاقتصاد، ويستلزم تطبيق الاقتصاد الأخضر الدوار إعادة تقييم كاملة للمنتجات والأصول والخدمات؛ لقياس مدى دائرية المشاريع الحالية وزيادة قابليتها للتدوير مستقبلًا، واسترداد الموارد من النفايات والتي تعد أولى وأهم خطوات تطبيق دائرية الاقتصاد، والتي لا تزال محدودة في معظم الدول.

وقد أظهرت الأبحاث العلمية أهمية اقتصاديات الخردة والقيمة الاقتصادية المضافة عند مقارنة استخدام الخردة كمواد أولية أو مصادر بديلة للمواد الخام بالمقارنة باستخدام الموارد الجديدة. وأنه مع الزيادة السكانية والاستهلاكية تزداد الخردة بأنواعها المختلفة، وبالتالي استخدامها كمصدر بديل لتوليد الطاقة في بعض الأنواع من الخردة الصلبة، وتحقيق استفادة اقتصادية مزدوجة منها تخفيض الانبعاثات الصادرة عن محاولات التخلص منها، وكونها بديل لتوليد الطاقة.

تزيد دائرية الموارد من القدرة على مواجهة آثار التغير المناخي؛ فمثلا يمكن للشركات فصل النشاط الاقتصادي عن استهلاك المواد الخام المعرضة لمخاطر المناخ وماينتج عن ذلك من اضطراب في سلاسل التوريد عبر إبقاء الموارد مستخدمة، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى مرونة أكبر في الدول التي تمتلك موارد طبيعية محدودة وتعتمد على الاستيراد. كما توفر دائرية الموارد فرصة لإعادة النظر في الطلب الحالي على الموارد، ومحاولة تقليل الاعتماد على الاستيراد؛ بل وإعادة النظر في ما يمكننا تسميته بثروة الخردة والنفايات في الدول.

وإيمانًا منا بأن حكومات معظم الدول النامية، ومنها مصر، تواجه تحديات تعقيد منظومة الاقتصادات للقيام بعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر الدوار؛ فإن هذه الورقة تحاول ترسيخ الخطوات التنفيذية لتيسير تطبيق الاقتصاد الدوار بشكل كامل، والتي يشترك فيها جميع القطاعات المعنية بنفس المجال من ناحية، ووزارات الدولة والقطاع الحكومي والأكاديمي والخاص من ناحية أخرى؛ لتحقيق الاستفادة المثلى من فرص الدائرية وتعظيم الاستفادة من القيمة المضافة الاقتصادية لاستخدام الخردة كبديل وقود لبعض الصناعات، وخفض تكاليف الإنتاج في حالة تدوير المخلفات بأنواعها واستخدامها كمدخلات إنتاج، وكيف أن لذلك عظيم الأثر على تعظيم حجم الصادرات المصرية الخضراء وكذا جذب الاستثمارات الخضراء. وستقدم الورقة التالي:

- **أولًا: دوليًا/ أبرز التجارب الدولية الناجحة والرائدة في تطبيق الاقتصاد الأخضر الدوار.**
- **ثانيًا: محليًا/ تقييم مدى جاهزية واقع مصر الحالي لتطبيق الاقتصاد الأخضر الدوار.**
- **ثالثًا: تحليل مواضع القوة ومواضع الضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis).**
- **رابعًا: السياسات المقترحة لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر الدوار في تعظيم صادرات مصر الخضراء.**

١- دوليًا: أبرز التجارب الدولية الناجحة والرائدة في تطبيق الاقتصاد الأخضر الدوار:

في ضوء عدد من التجارب الدولية الرائدة في تفعيل وتطبيق متطلبات الاقتصاد الدوار- الموضحة بالملحق (١) - نستخلص مايلي:

أولاً: أهم الخصائص العامة المشتركة بين الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الدوار:

- تعميق وتطوير الصناعات القائمة على الموارد البديلة عوضًا عن الموارد البكر.
- دعم بنية البحث والتطوير للربط بين المؤسسات المعرفية والتقنية وبين القائمين على القطاع الصناعي لتطبيق أساليب علمية في الاستفادة من الخردة والنفايات من ناحية، وإعادة تصميم المنتجات على أسس نظيفة مستدامة من ناحية أخرى.
- تشجيع الاستثمارات المحلية المستدامة المعايير، والتي تضمن إنتاج واستهلاك مستدام لمخرجاتها.
- جذب الاستثمارات الأجنبية الخضراء بأشكال مختلفة لتشجيع النمو الاقتصادي الدوار.
- تهيئة المناخ التشريعي والمؤسسي المحفز والداعم لتعميم الاقتصاد الدوار على مستوى الاقتصاد الكلي.

تعد الخصائص السابقة ركائز النظام الاقتصادي الملائم للتحول نحو الدائرية الخضراء، بالتزامن مع الإرادة السياسية الساعية نحو دفع عجلة التنمية المستدامة، وتقديم وسائل الدعم العيني والنقدي والترويجي والإشراك المجتمعي الفعال من كافة الأطراف وعلى مستوى كافة القطاعات الاقتصادية.

ثانيًا: المنهجية المتبعة من قبل الدول الرائدة في تطبيق الاقتصاد الأخضر الدوار:

انتهجت هذه الدول نهجين متزامنين، وهما:

- **الأول:** بناء القدرات المحلية للمؤسسات الحالية، والتوسع تدريجيًا من تعديل وتطوير المصانع والمنشآت والخطوط الانتاجية القائمة، إلى خلق وإدخال خطوط إنتاجية جديدة قائمة على الدائرية الخضراء بمعاييرها العالمية.
- **الثاني:** جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية ذات المعايير الدائرية الخضراء، وتركيز الجهود للاستفادة التقنية والعلمية والانضمام لسلاسل توريد عالمية تدعم التحول الرائد والمتميز نحو التصنيع الدائري الأخضر للإنتاج المحلي والتصدير.

ولا غنى لأحد المنهجين عن الآخر تحقيقًا للتكامل والتوازن البيئي والاقتصادي محليًا ودوليًا، وإن تفاوتت نسبة استخدام كل منهما عن الآخر وفقًا للهياكل الإنتاجية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة، وتظهر من هنا الحاجة إلى العمل على البحث في آليات جديدة لتعزيز دور الاقتصاد الدوار في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» وتعظيم الصادرات الخضراء لإبراز الدولة المصرية كشريك رائد أخضر في مختلف الاتفاقيات والمجموعات الاقتصادية التي تشارك بها، والتدخل بسياسات وحلول بديلة تتضمن عناصر تلك الخصائص المستخلصة من التجارب الدولية الناجحة والرائدة في التحول نحو الدائرية الخضراء المنشودة للاقتصاد.

٢- محليًا: تقييم مدى جاهزية واقع مصر الحالي لتطبيق الاقتصاد الأخضر الدوار:

تحديد المشكلة (Problem Statement)

وضع الاقتصاد المصري الحالي في ضوء أهم مؤشرات الاقتصاد الأخضر الدوار:

٢,١- مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي (Global Green Economy Index- GGEI):

يقيس مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي (GGEI) آداء الاقتصاد الأخضر في ١٦٠ دولة وفقًا لأربعة أبعاد، وهي: القيادة وتغير المناخ، كفاءة القطاعات، الاستثمار والأسواق، البيئة ورأس المال الطبيعي. وتحتل مصر وفقًا لهذا المؤشر عالميًا المرتبة (١٥٥)، والمرتبة ال (١٠) عربيًا؛ حيث تبلغ قيمة هذا المؤشر في مصر ٠,٣٥٧ عام ٢٠٢٢.

جدول (١) قيم أفضل عشر دول عالميا وعربيا وفقاً لمؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي (GGEI)

الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الدولة العربية	قيمة المؤشر
١	السويد	٠,٧٩٩	٧٣	الإمارات	٠,٥٠٧
٢	سويسرا	٠,٧٨١	١٠٨	الأردن	٠,٤٥٩
٣	النرويج	٠,٧٤٧	١٢٣	قطر	٠,٤٣٣
٤	فرنسا	٠,٧٤٤	١٣٨	تونس	٠,٤٠٢
٥	الدنمارك	٠,٧٤٢	١٤٠	تركيا	٠,٣٩٩
٦	ايسلندا	٠,٧١٣	١٤١	البحرين	٠,٣٩٩
٧	استراليا	٠,٧١١	١٤٢	الكويت	٠,٣٩٧
٨	المملكة المتحدة	٠,٧٠٤	١٤٥	المغرب	٠,٣٩٣
٩	ايرلندا	٠,٧٠٣	١٤٦	لبنان	٠,٣٨٩
١٠	البرتغال	٠,٧٠١	١٥٥	مصر	٠,٣٥٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Global Green Economy Index, 2022

٢,٢- مؤشر الأداء البيئي (Environmental Performance Index- EPI):

يقيس مؤشر الأداء البيئي (EPI) القضايا البيئية في ١٨٠ دولة وفقًا لبعدين وهما: الصحة البيئية، وحيوية النظم البيئية. ويشمل بعد الصحة البيئية مؤشر جودة الهواء، خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، النفايات الصلبة، المعادن الثقيلة. والبعد الثاني حيوية النظم البيئية ويشمل التنوع الحيوى، الأنظمة البيئية، الأسماك، التغير المناخى، التلوث، الزراعة و المياه. وتحتل مصر وفقًا لهذا المؤشر عالميًا المرتبة (١٢٧)، والمرتبة ال (٧) عربيًا؛ حيث تبلغ قيمة هذا المؤشر في مصر ٣٥,٥ عام ٢٠٢٢.

جدول (٢) قيم أفضل عشر دول عالميًا وعربيًا وفقاً لمؤشر الآداء البيئي (EPI)

الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الدولة العربية (باستثناء إيران)	قيمة المؤشر
١	الدنمارك	٧٧,٩	٣٩	الإمارات	٥٢,٤
٢	المملكة المتحدة	٧٧,٧	٨١	الأردن	٤٣,٦
٣	فنلندا	٧٦,٥	٨٧	الكويت	٤٢,٤
٤	مالطا	٧٥,٢	٩٠	البحرين	٤٢
٥	السويد	٧٢,٧	٩٦	تونس	٤٠,٧
٦	لوكسمبورج	٧٢,٣	١٠٩	السعودية	٣٧,٩
٧	سلوفينيا	٦٧,٣	١٢٧	مصر	٣٥,٥
٨	استراليا	٦٦,٥	١٣٣	إيران	٣٤,٥
٩	سويسرا	٦٥,٩	١٣٧	قطر	٣٣
١٠	أيسلندا	٦٢,٨	١٤٢	لبنان	٣٢,٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Environmental Performance Index,2022

٢,٣- مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون (Circular Carbon Economy Index – CCEI):

يقيس مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون (CCEI) آداء تدوير الكربون في ٦٤ دولة وفقًا ل ٣٨ مؤشر فرعي للأداء الحالي والممكن للدول في أنشطة كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وتبديل الوقود واحتجاز الكربون وتخزينه، وتحتل مصر وفقًا لهذا المؤشر عالميًا المرتبة (٣٨)، والمرتبة ال (٥) عربيًا حيث تبلغ قيمة هذا المؤشر في مصر ٣١,٧ عام ٢٠٢٢.

جدول (٣) قيم أفضل عشر دول عالمياً وعربياً وفقاً لمؤشر الاقتصاد الدائري للكربون (CCEI)

الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الدولة العربية	قيمة المؤشر
١	النرويج	٦٩,٦٨	١٧	الإمارات	٤٢,٤٨
٢	هولندا	٦٥,٥٣	٢٢	السعودية	٣٨,٦٣
٣	ألمانيا	٦٣,٣٣	٢٥	الأردن	٣٧,١٧
٤	المملكة المتحدة	٦١,٩٨	٣١	قطر	٣٤,٦٦
٥	سويسرا	٦١,٥٩	٣٨	مصر	٣١,٧
٦	أسبانيا	٦٠,٢١	٣٩	البحرين	٣١,٦٧
٧	فرنسا	٥٨,١٦	٤١	الكويت	٣٠,٢٨
٨	كندا	٥٦,٦٨	٤٣	المغرب	٢٩,١٤
٩	الولايات المتحدة	٥٦,٥٩	٤٤	تونس	٢٨,٩٩
١٠	أستراليا	٥٥,٧٤	٤٩	لبنان	٢٦,٥٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ,2022 Circular Carbon Economy Index

٢,٤- مؤشر شبكة حلول التنمية المستدامة Sustainable Development Solution Network-SDSN

يقيس مؤشر شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) نتيجة التقدم الإجمالي نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة العالمية السبعة عشر في ٣ دولة، وتحتل مصر وفقًا لهذا المؤشر عالميًا المرتبة (٨١)، والمرتبة ال (٦) عربيًا حيث تبلغ قيمة هذا المؤشر في مصر ٦٩,٦٢. عام ٢٣٢٠٢٣.

جدول (٤) قيم أفضل عشر دول عالمياً وعربياً وفقاً لمؤشر شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)

الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الدولة العربية (باستثناء إيران)	قيمة المؤشر
١	فنلندا	٨٦,٧٦	٥٨	تونس	٧٢,٥
٢	السويد	٨٥,٩٨	٧٠	المغرب	٧٠,٨٧
٣	الدنمارك	٨٥,٦٨	٧١	الجزائر	٧٠,٨٣
٤	ألمانيا	٨٣,٣٦	٧٧	الأردن	٦٩,٨٧
٥	النمسا	٨٢,٢٨	٧٩	الإمارات	٦٩,٧١
٦	فرنسا	٨٢,٠٥	٨١	مصر	٦٩,٦٢
٧	النرويج	٨٢	٨٦	إيران	٦٩,٠٩
٨	التشيك	٨١,٨٧	٩٠	عمان	٦٨,٥٩
٩	بولندا	٨١,٨٠	٩٤	السعودية	٦٧,٦٩
١٠	أستونيا	٨١,٦٨	٩٥	لبنان	٦٧,٥٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Sustainable Development Solution Network, 2023

وفي إطار حرص الدولة المصرية حول جهود تطوير وتحسين مؤشرات قضايا البيئة وأهمية دمج البعد البيئي فى كافة القطاعات التنموية للدولة المصرية، يأتي برنامج «التحكم فى التلوث الصناعي» واحدًا من أهم وأبرز المشروعات بوزارة البيئة المصرية بإجمالى استثمارات بلغت ٣٠٠ مليون يورو؛ حيث يهدف إلى دعم الصناعة المصرية لتحسين الأداء البيئي وخفض التلوث الناتج، ويقدم البرنامج الدعم الفني بالإضافة إلى حزم تمويلية ميسرة (قرض ميسر + منحة ٤١ ٪ من قيمة المشروع)، وتؤدي المنحة التي تحصل عليها المنشآت الصناعية المشاركة بالبرنامج إلى تقليل سعر الفائدة على القرض ٢,٥ ٪ أو أقل.

المصدر: موقع وزارة البيئة المصرية ٢٠٢٣

كما تدعم مصر الاقتصاد الأخضر في الاستراتيجية المصرية القطرية المشتركة مع البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية خلال الفترة (٢٠٢٢– ٢٠٢٧) بجهود النمو الشامل والمستدام، لتسريع التحول الأخضر، وتعزيز التنافسية وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية. وتتميز أيضًا الاستراتيجية بشموليتها المبادرات القومية والإجراءات الإصلاحية، والتي من أهمها الآتي:

- رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج الحكومة «مصر تنطلق».
- المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» .
- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٢١.
- الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥.
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

ووصلت تكاليف المشروعات الخضراء في خطة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى تكلفة ٣٣٦ مليار جنيهًا مصريًا موزعة على عدد من القطاعات، كالآتي:

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢

كما أنه من المقرر إنشاء مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وسيكون عام ٢٠٢٦، و عام الإنتاج الفعلي للمشروع، وسيكون إجمالي حجم الإنتاج سنويا ٢ مليون طن، و١,٩ مليون طن، و حجم الإنتاج في المرحلة الأولي للمشروع، وسيكون ٥٥ ألف طن من الوقود الأخضر هي إنتاجية المشروع في المرحلة التجريبية، وقد تم التوقيع على ١٦ مذكرة تفاهم مع كبرى الشركات العالمية بمجال إنتاج الهيدروجين الأخضر، وسيقام المشروع على مرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة من (٢٠٢٣-٢٠٢٥) بتكلفة ٧١٠ مليون دولار، والمرحلة الثانية من (٢٠٢٥-٢٠٢٩) بتكلفة ٧,١ مليار دولار.

وفي عام ٢٠٢١ كانت مصر ضمن أعلى ٢٠ دولة في مؤشر جاذبية الدول للاستثمار في الطاقة المتجددة، ويقيم المؤشر جاهزية أهم ٤٠ دولة في العالم من حيث جاذبيتها للاستثمار في الطاقة المتجددة وتطبيق تكنولوجيات توليدها؛ حيث احتلت مصر المركز ١٩ في أكتوبر ٢٠٢١ ، وأتت مصر كثاني أكبر دولة في إنتاج الطاقة الشمسية في أفريقيا في ٢٠٢٠ ، والمركز الثالث في توليد طاقة الرياح ٢٠٢١.

وجاءت مصر ضمن الدول ذات التهديدات البيئية المنخفضة في مؤشر التهديدات البيئية لعام ٢٠٢١، وهو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات رئيسية وهي: الكوارث الطبيعية، النمو السكاني السريع، مخاطر الغذاء، مخاطر المياه، والتفاوت في درجات الحرارة، ويهدف إلى تقديم نظرة شاملة للتهديدات البيئية التي تواجه ١٧٨ دولة وقدراتها على مواجهتها، وكان ترتيب مصر ٧١ من بين ١٧٨ دولة.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في سبيل الارتقاء بالإقتصاد والبيئة، إلا أنه ما زالت تعاني من تأخرها في العديد من المؤشرات العالمية، وتحتاج المزيد من الاهتمام والتوسع في القضايا البيئية، ففي العدد السادس من التقرير على قياس تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠٢٢ والصادر في فبراير ٢٠٢٣ وباستخدام مؤشرين أساسيين هما: مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، حيث يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي فيه مدى تحقيق الاستقرار السعري وتبني سياسات مالية ونقدية منضبطة، فيما يقيس مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار مدى قدرة الدولة على خلق البيئة التنافسية التي تضمن استمرار

توفر رؤوس الأموال، من خلال التركيز على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية، وتبني السياسات الاقتصادية الملائمة والجوانب التقنية وغيرها من العوامل الأخرى التي تسهم في دعم الإنتاجية والتنافسية وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، يظهر موقف مصر تفصيليًا في الجدول (٥) التالي:

المؤشر	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
اولا: الاقتصاد الكلى						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة (%)	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٣	١,٤٢٣	١
نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بالاسعار الثابتة) (دولار أمريكى)	٢,٥٣٧	٣,٠١٩	٣,٥٦٩	٣,٨٧٦	٠,٦٩٤-	٢٢
معدل التضخم (%)	١٤,٤	٩,٢	٥,٠	٥,٥	٠,١٢٨	٢١
معدل البطالة (%)	٩,٨	٧,٨	٩,٢	٩,٣	٠,١٢٩	١٢
حصة الصناعات التحويلية الى الناتج المحلى الاجمالى (%)	١٦,٢	١٥,٩	١٦,٤	١٥,٥	٠,٤٨٦	٨
قطاع مالية الحكومة						
العجز/الفائض المالى كنسبة للناتج المحلى الاجمالى (%)	١٠,٠-	٧,٢-	٧,٨-	٧,٤-	٠,٥٥٢-	٢١
الايرادات العامة بدون المنح الى الناتج المحلى الاجمالي (%)	١٨,٥	١٨,٦	١٦,٩	١٧,٥	٠,٥٥٨-	١٨
نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الايرادات (%)	٧٦,٦	٧٤,٣	٧٥,٤	٧٥,٠	٠,٧٢٠	٧
الحرية المالية مؤشر من ٠ الى ١٠٠)	١,٢	٠,٠	٢,٨	٦,٠	١,٤٠٧-	٢٥
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافى الأصول الاجنبية (%)	٤٠,٥-	٧٧,٥	٢٢,١-	٨٦,٠-	٠,٨٩١	٢٠
حجم الائتمان المحلى للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (%)	٢٥,٩	٢٤,٢	٢٧,٣	٢٩,٨	٠,٩٧٩-	١٩
السيولة المحلية الى الناتج المحلى الاجمالى (%)	٨١,٧٧	٧٧,٢٣	٨٤,٠٤	٩١,٨٣	٠,٠٨٦-	١٣
القروض المتعثرة الى اجمالى القروض (%)	٤,١	٤,٢	٤,٠	٣,٦	٠,٤٧٥	١١
القطاع الخارجى						
درجة الانفتاح التجارى (%)	٤٨,٣	٤٣,٢	٣٣,٨	٣١,٤	٠,٧٨٠-	٢٤
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكى)	٤١,٨٠٢	٤٤,٥٦٩	٣٨,٩٧٣	٣٩,٧٨٧	٠,٤٤٦-	١٦
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	٨,٧٠	٩,٢٦	٨,٦٢	٦,٧٣	٠,١٨٢-	١١
نسبة الحساب الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى (%)	٣,١-	٣,٤-	٣,٩-	٤,٧-	٠,٣٠٦-	١٧
شروط التبادل التجارى	١٤٠,٤	١٣٧,٧	١٣٥,٨	١٦٤,٩	٠,٥٤٥	٨

ثانيا: جادبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوى والشحن (مليون طن – كم)	٤٣٨	٤٨٣	٤٣٩	٤٣٩	-٠,٤٤٢	١٢
اشتراكات الهاتف الخلوى (لكل ١٠٠ شخص)	٩٥,٣	٩٥,٠	٩٣,٢	٩٥,٠	-٠,٥٥٨	١٩
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالايام)	٥٣,٠	٥٣,٠	٥٣,٠	٥٣,٠	٠,٢٥٨	١١
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -٢,٥ الى ٢,٥)	-٠,٦٢	-٠,٥٨	-٠,٥٥	-٠,٤٣	-٠,٤٩٧	٢٠
سيادة القانون (مؤشر من -٢,٥ الى ٢,٥)	-٠,٥٤	-٠,٤١	-٠,٣٦	-٠,٢٤	-٠,٣٤١	١٩
الفساد الادارى (مؤشر من -٢,٥ الى ٢,٥)	-٠,٥٥	-٠,٥٩	-٠,٥٩	-٠,٦٨	-٠,٥٣٧	٢٠
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبى (مؤشر من ٠ الى ١٠٠)	٨٤,٢	٨٥,٢	٨٦,١	٨٦,٩	٠,١٧١	١٢
حقوق الملكية (مؤشر من ٠ الى ١٠٠)	٣٢,٧	٣٧,٠	٤٨,٥	٥١,٢	-٠,٦٥٢	١٩
حرية الاعمال التجارية (مؤشر من ٠ الى ١٠٠)	٧١,٥	٦٥,٩	٦٢,٠	٦٢,٧	-٠,١٤٧	١٤
حرية التجارة (مؤشر من ٠ الى ١٠٠)	٧٠,٩	٧١,٨	٧٠,٢	٦٧,٠	-٠,٦٧٦	٢٠

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.
قاعدة بيانات افاق الاقتصاد العالمى، صندوق النقد الدولي
قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي
(١) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معا.

٣-تقييم الوضع الحالي (Current Situation)

تحليل مواضع القوة ومواضع الضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis)

تشكّل المعارضة جزءًا من التغيير لا يمكن تفاديه، كما أنّ لها تأثيرًا مهمًا على تنظيم المجتمع المحلي. ولكن، إذا عرفنا كيف نستفيد من المعارضة الموجودة، فسوف نتمكّن من التخطيط والتحرّك وحشد الجهود والتنسيق بشكل فعّال. ومن هنا يأتي تحليل «نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات» (SWOT)، فهو أداة مساعدة لاكتشاف العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثّر على التطبيق الفعال للسياسات العامة (SWOT : Strengths, Weaknesses, Opportunities, and Threats)

تقدم الورقة تحليل (SWOT) فيما يخص الأطر الأربعة التي ينبغي دراستها لتقييم مقترح أي سياسة عامة (المؤسسي – التشريعي – التمويلي – التنفيذي)، حتى يتسنى لصانع القرار الإلمام بالمراحل الثلاثة (قبل – أثناء – بعد) تطبيق السياسة المقترحة، والاستهداف المنسق للجهود، وربطها بالفرص المواتية والأحداث المركزة الراهنة

تحليل (SWOT) لمدى جاهزية الاقتصاد المصري لتسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر الدوار، وزيادة الصادرات الخضراء

أ- الإطار الأول والثاني/ المؤسسي والتشريعي::

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ يتواجد في مصر سبعة وزارات وهيئات رئيسية وقوية تسعى بجهودها المتكاملة نحو التحول الأخضر الدوار، وهي: ١. وزارة البيئة ٢. وزارة التجارة والصناعة ٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ٤. مركز تحديث الصناعة ٥. مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ٦. الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ٧. الهيئة العامة للتنمية الصناعية ■ تتمتع مصر بحزمة من القوانين المتعلقة بالاقتصاد الأخضر الدوار وهي: ■ قوانين إدارة النفايات الصلبة ■ قوانين معالجة المياه ■ قوانين استخدام الطاقة **بالإضافة إلى مؤخرًا:** ■ قانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتنظيم وإدارة المخلفات. ■ قرار الاستراتيجية الوطنية لكفاءة استخدام الطاقة (٢٠١٨-٢٠٢٢).	■ تصنف مصر من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة بالنظر إلى مؤشر المخاطر السياسية (International Country Risk Guide, ICRG) حيث تعاني من قصور في الإطار المؤسسي، وندرة توافر المؤسسات ذات المعايير العالمية التي توفر البيئة المناسبة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي، وعلى رغم من توافر جانب كبير من المؤسسات الرسمية من خلال ما نصت عليه مواد الدساتير في مصر وخاصة دستور ٢٠١٤، إلا أن مصر تفتقر إلي عمليات الإنفاذ والتزام الأفراد بها. ■ قرارًا بتجديد قرار الوزارة الصادر في نهاية مارس الماضي، والذي كان يحمل رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٢ لمدة ٦ أشهر اعتبارًا من أول أكتوبر المقبل، والذي يقضي بحظر مؤقت لتصدير بعض أنواع الخردة والخامات، وإن كان في ظاهره قرارًا جيدًا، إلا أنه يعد ثغرة قد تؤدي لخسائر جراء خروج ثروة الخردة والنفايات والتي قررت كثيرًا من الدول المتقدمة منع تصديرها بل ومحاولة استيرادها (Cunningham,2020).

الفرص	التهديدات
■ نتيجة تضافر الجهد المؤسسي، تم تصنيف مصر ضمن أول عشر دول عالميًا؛ وفقا لتطوير خطط واستراتيجيات الهيدروجين الأخضر، في حين ما زالت أغلب الدول في مراحل إعداد خارطة الطريق للهيدروجين الأخضر تأتي مصر في مرحلة إعداد الاستراتيجية الوطنية في خضم فرصة استباقية ورائدة عن باقي الدول العربية لقرب إعلان الاستراتيجية. كما هو موضح وفقًا للموقع الرسمي لأوابك ٢٠٢٢. ■ كما صنفت مصر ضمن المجموعة «ب» التي تضم الدول ذات درجة مرتفعة في مؤشر تطور التقنيات الحكومية، كما انتقلت مصر من فئة الدول ذات الآداء المتوسط إلى فئة الآداء المرتفع في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية. ● دعوة مصر للانضمام لدول البريكس في أغسطس المنصرم، والحصول على العضوية في ١ يناير ٢٠٢٤.	■ عدم الاستقرار المؤسسي يؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات وعدم اليقين، وبالتالي يؤثر سلبًا على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والمستدام٣٢. وأن إهمال تحسين جودة المؤسسات وتحقيق الأطر المؤسسية الأفضل مثل: الديمقراطية والشفافية، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون والنظام، وحماية حقوق الملكية، والجودة البيروقراطية، واستقرار الحكومة سوف يؤدي تباعًا إلى استنزاف رأس المال البشري والعيني والمادي٣٣. ■ كما أن عدم الإفصاح وتوفير معلومات عن الواقع الاقتصادي والبيئي السائد وعدم الالتزام بمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) سيؤدي لوقوع كارثة بيئية لارتفاع حجم الخردة والنفايات وزيادة الضغط على الموارد البكر وازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري.

ب-الإطار الثالث والرابع/ التمويلي والتنفيذي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ في عام ٢٠٢١ كانت مصر ضمن أعلى ■ ٢٠ دولة في مؤشر جاذبية الدول للاستثمار في الطاقة المتجددة، ويقيم المؤشر جاهزية أهم ٤٠ دولة في العالم من حيث جاذبيتها للاستثمار في الطاقة المتجددة وتطبيق تكنولوجيات توليدها، حيث احتلت مصر المركز ١٩ في أكتوبر ٢٠٢١، مصر هي ثاني أكبر دولة في إنتاج الطاقة الشمسية في أفريقيا في (٢٠٢٠)، والمركز الثالث في توليد طاقة الرياح ٢٠٢١. ■ تم إطلاق استراتيجية مصر للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث تستهدف أن تلتزم ٣٠٪ من مشروعات الخطة الاستثمارية بمعايير الاستدامة البيئية وتنفيذ عديد من المشروعات الخضراء والتي بلغت ٦٩١ مشروعا بإجمالي ٤٤٧,٣ مليار جنيه، لمواجهة المخاطر والتحديات المستقبلية التي تواجه مصر من التغيرات المناخية، والأمن الغذائي، وضمان الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على التنوع البيولوجي. ■ انضمام مصر لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر والتي توكد على التزام الدول بجهود الاستدامة الدولية، وتسهم في تحول الدول إلى الاقتصاد الأخضر، وانخفاض الانبعاثات الكربونية في الشرق الأوسط خاصة بعد القمة الثانية التي تم إعلانها بمؤتمر المناخ (COP27) بمدينة شرم الشيخ نوفمبر ٢٠٢٢ ■ تنفيذ عدد ١٧٩ مشروع في مواجهة التغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون، تحسين نوعية ■ الهواء والمياه، التحكم في التلوث الصناعي، حماية الطبيعة والإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية،الإدارة المتكاملة للمخلفات بأنواعها. ■ زيادة موارد صندوق حماية البيئة بنسبة ١٦٠٠٪، وإيرادات المحميات الطبيعية بنسبة ٢٢٤٢٪. ■ بدء التنفيذ الرسمي في تحويل المخلفات لطاقة وتشجيع الشركات الوطنية على دخول هذا المجال، بإجمالي حجم استثمارات تتراوح بين ٣٤٠-٤٠٠ مليون دولار أمريكي خاصة بالمرحلة الأولى. ■ البدء في تنفيذ «مشروع تحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ بالقاهرة الكبرى» بتمويل قدره ٢٠٠ مليون دولار. ■ وسجلت صادرات مصر السلعية نموًا بنسبة ١٥,١٪ لتصل إلى ٣٥,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، مقابل ٣١ مليار دولار في ٢٠٢١. ولدى مصر خطة للوصول بصادراتها السلعية إلى ■ ١٠٠ مليار دولار خلال العامين المقبلين.	■ سجلت قيمة الصادرات غير البترولية المصرية، خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٣ نحو ٨,٨ مليار دولار مقابل نحو ٩,٤ مليار دولار خلال الربع ذاته من عام ٢٠٢٢، بمعدل انخفاض بلغ نحو ٦,٤٪. ■ وأشار تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. عن بيانات التجارة الخارجية لشهر يونيو ٢٠٢٣ أن إجمالي صادرات مصر من النفايات الصناعية بلغ ١٠١ مليون و١٠٠ ألف دولار خلال الستة أشهر الأولي من عام ٢٠٢٣. وإن كانت تبدو في ظاهرها مؤشر قوة، إلا أن النظر بعين المستقبل تؤكد على أن تكلفة الفرصة البديلة لهذا التصدير تفوق بأضعاف قيمة منفعتها الحالية لخسارة مصر القيمة المضافة الاقتصادية من تدوير هذه النفايات. ■ عرض تقرير «مستقبل التصنيع في عالم ما بعد الجائحة» مكونات مؤشر تنافسية الأداء الصناعي» التنافسية الصناعية»، مشيرًا إلى تصنيف مصر به، حيث تحتل المرتبة ٦٤ في عام ٢٠١٩ عالميًا من إجمالي ١٥٢. وهو مايعد ترتيبًا متدنيًا بين الدول. ■ وتبرز البيانات المتعلقة بفرادى مكونات مؤشر الجاهزية المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وعمومًا تحتل البلدان النامية كمجموعة مراتب دنيا فيما يتعلق بمؤشراتها المتعلقة بالقدرة على الاتصال الإكتروني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهاراتها. وهي أقل استعدادًا لاستخدام التكنولوجيات الرائدة واعتمادها وتكييفها، وهي معرضة لخطر تفويت الفرص الحالية. ■ تدني نسبة العمالة الماهرة في استخدام التكنولوجيا الكثيفة لإجمالي القوة العاملة (تقرير التكنولوجيا والابتكار ٢٠٢٣ الأمم المتحدة جنيف ٢٠٢٣) ■ ضعف التكامل والاتساق بين الأُطُر المختلفة للسياسات يمثل أحد أكبر العقبات التي تعترض عملية التنفيذ في مصر.

الفرص

- إطلاق وزارة البيئة المصرية وحدة متخصصة للاستثمار البيئي والمناخي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ ، وافتتاح النسخة الأولى من مؤتمر الاستثمار البيئي والمناخي تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية، والذي تم خلاله إطلاق منصة إلكترونية للاستثمار البيئي والمناخي في مصر. وبلغت إيرادات صندوق حماية البيئة خلال عام ٢٠٢٣ مايجاوز ٧٥١مليون جنيه.

ونفذت وزارة البيئة عددا من الحملات لرفع الوعى البيئي كان من أهمها:

١. تنفيذ حملة «اتحضر للأخضر» لرفع الوعى البيئي تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية.

٢. إطلاق حملة «رجع الطبيعة لطبيعتها» لرفع الوعى البيئي بقضية التغيرات المناخية.

٣. إطلاق مبادرة (E-Tadweer) للتخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية.

٤. إطلاق الحملة الترويجية (Eco-Egypt) الأولى لدعم السياحة البيئية والمحميات الطبيعية.

- إعلان البنك المركزي المصري الانضمام إلى شبكة النظام المالي الأخضر الدولية
- التي تعد واحدة من أهم الجهات المتخصصة في العالم (NGFS) في مجال الاقتصاد الأخضر.(منشور البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢)
- يوجد العديد من فرص تصدير الهيدروجين الأخضر من خلال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومصر أيضًا وذلك للأسباب الآتية (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠٢٢)
- الموقع الجغرافي للمنطقة يجعلها الموقع الأمثل لتلبية الطلب على الهيدروجين الأخضر في الاتحاد الأوربي خلال السنوات القادمة.
- تتمتع المنطقة بوفره من إمكانات مصادر الطاقة المتجددة.
- يمكن ضخ الهيدروجين من شبكات أنابيب الغاز الطبيعي.
- يعتبر الهيدروجين الأخضر فرصة عظيمة لتنويع الاقتصاد خصوصًا للدول المصدرة للنفط والغاز.
- زيادة إنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر يمكن أن يقلل بشكل كبير من واردات الطاقة من الخارج وتحقيق دخلًا إضافيًا.
- – أعلن البنك المركزي في نوفمبر ٢٠٢٢ انتهاء كافة البنوك المصرية من قياس البصمة الكربونية لمبانيها الرئيسية، وذلك تماشيًا مع توجهات الدولة والبنك المركزي نحو التحول لتطبيقات الاقتصاد الأخضر والحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، وبذلك تعد مصر من أوائل الدول في العالم التي
- تنجح بنوكها في الانتهاء من قياس البصمة الكربونية في فروعها الرئيسية، وهي خطوة مهمة للغاية أعقبت إصدار تعليمات ملزمة للبنوك بشأن التمويل المستدام لتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم الدولة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر. (منشور البنك المركزي المصري، نوفمبر ٢٠٢٢
- يوجد بالقطاع المصرفي المصري سيولة كبيرة ناتجة من الفرق بين إجمالي الودائع وإجمالي الائتمان الممنوح، يمكن أن يتم استغلالها في طرح برامج ومنتجات جديدة لتمويل المشروعات الخضراء بأسعار فائدة منخفضة.

التهديدات

- تتزايد المشكلات العالمية المتوقعة بحلول عام ٢٠٣٠؛ حيث من المتوقع حدوث ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ٤٥ ٪، ارتفاع أسعار برميل النفط إلى ١٨٠ دولار، زيادة انبعاثات الكربون بنسبة ٤٥٪، ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض بنسبة ٦ درجات مئوية، انخفاض الناتج المحلى الإجمالي بنسبة قد تصل الى ١٠٪، متوقع وجود أكثر من مليار شخص يعيشون على دخل أقل من ١ دولار يوميًا؛ لذلك يعتبر الاقتصاد.
- الأخضر الدوار أحد أهم ممرات تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الخضراء في الإنتاج، وبالتالي الحد من النفايات والتلوث نتيجة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك.
- الأزمة الاقتصادية والمالية التي نشهدها الآن في الدول الصناعية الغنية، واستمرارَ الحرب والارتفاع السريع في تكاليف الطاقة والأسواق العالمية المضطربة والتضخمَ وأسعار الفائدة المرتفعة، كلها تؤثر بالسلب على الأشخاص العاديين في كل مكان وعلى الحكومات المسئولة عن رفاهتهم.
- إن نمو الصادرات السلعية غير البترولية يواجهه العديد من التحديات أبرزها نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، بسبب شح الدولار، فضلا عن حالة الانكماش التى تسود الاقتصاد العالمي خاصة في أوروبا والتى تعد الشريك التجاري الأول لمصر.

رابعًا: (بدائل السياسات) Policy Alternatives – السياسات المقترحة لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر الدوار في تعظيم صادرات مصر الخضراء:

يظهر من تحليل (SWOT) السابق بعض التحديات نحو تعظيم الصادرات المصرية الخضراء في ظل التحول نحو الاقتصاد الأخضر الدوار، وتقدم الورقة في هذا الشأن مجموعة من السياسات على مستوى الأطر الأربعة: التشريعي ، والمؤسسي، والتمويلي، والتنفيذي؛ لإمداد صانع القرار بمجموعة من بدائل السياسات التي تسهم بشكل فعال في تخطي التحديات، والتغلب على أوجه القصور في الوضع الراهن للاقتصاد المصري.

إن من أهم الأدوات المتاحة عند الأفراد والشركات والمشروعات، والتي يستخدمونها بمعدل يومي وبشكل كبير، هي الهواتف المحمولة والإنترنت؛ لذلك تم اقتراح تدشين منصة جديدة مبتكرة تعتمد بشكل كلي على الهواتف المحمولة والإنترنت، كالآتي:

منصة (Egyptian Green Circulation Platform, EGCP)، وهي منصة مبتكرة تضم العديد من الخدمات التي تسهل تلاقي قوى الطلب والعرض على الخردة والمخلفات التي يمكن أن يتم استخدامها للأفراد والمشروعات الخضراء؛ وذلك من خلال أنه يمكن للمشروعات الخضراء أو المشروعات المستدامة أن تعرض طلباتها على المنصة، ويتم رؤيتها من جانب الأفراد والمشروعات الأخرى، مع إمكانية الحق في الرد والتواصل بين المتفاعلين في المنصة، ومن جهة أخرى تقوم إدراة المنصة على حصر ومسح حجم الخردة والنفايات المعروضة والمطلوبة ليتم عرضها وإتاحتها على روادها؛ مما يسهل عملية البيع و الشراء والتسوق الإلكتروني والاستفادة بأقل وقت وتكلفة ممكنة.

الخدمات الأساسية التي تقدمها منصة (EGCP)

- بيانات حجم المطلوب من الخردة والنفايات للأفراد والمشروعات الخضراء.
- بيانات حجم المعروض من الخردة والنفايات للأفراد والمشروعات الخضراء.
- أخبار تطورات الاقتصاد الأخضر الدوار المحلية.
- أخبار تطورات الاقتصاد الأخضر الدوار العالمية.
- قنوات وبيانات التواصل بين العملاء.
- التواصل مع منسقي المنصة.

ترجع أهمية وهدف المنصة الإلكترونية المبتكرة على مستوى الجمهورية، هو اقتراح آلية جديدة تعمل على توحيد جهة التعامل في كل مايخص إعادة التدوير من خردة ومخلفات لكل الجهات، أفراد ومشروعات، والتي تهتم بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحكومي؛ وبما يساعد الدولة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر الدوار.

وحرصاً على إنجاح دور المنصة المبتكرة (EGCP)، تقدم الورقة تكاملًا معها اقتراح إنشاء مجلس أعلى للتصنيع المستدام؛ يتولى العمل على تحليل قواعد البيانات التي تنشئها المنصة المبتكرة، ويتولى المهام التالية:

- إعداد استراتيجية شاملة للتصنيع النظيف، وتحديد نقاط القوة والضعف نحو تطبيق دائرية المشاريع الجديدة، ومدى قابلية المشروعات القائمة للدائرية.
- تحليل قواعد بيانات شاملة لحجم الخردة والنفايات.
- إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات عن آخر المستجدات الدولية عن الاقتصاد الدوار.

ولا يكتمل دور المنصة المبتكرة مع المجلس الأعلى للتصنيع المستدام في دفع الاقتصاد المصري للتحول المنشود إلا بما يخدم الشق التمويلي، ففي ضوء توجه البنك المركزي المصري إلى إرساء مفهوم التمويل المستدام الذي يسهم في دعم الاستقرار المالي والمصرفي، جاء مقترح الورقة بالتوسع في إصدار السندات والصكوك الخضراء، والعمل على إنشاء بنوك خضراء متخصصة في أعمال الصيرفة الخضراء بوجه شامل (Henah,2020)؛ وإمكانية وضع بند من بنود الخدمات التي تقدمها منصة (EGCP) تخص تقديم التمويل المستدام لدعم الاستثمارات الخضراء، والوصول للاكتفاء الذاتي في العديد من الصناعات، والتوجه نحو التصدير الأخضر، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الدولة في أن تكون شريك أخضر رائد في كل الاتفاقيات والمجموعات الاقتصادية التي تنضم إليها، ومن ثم تحقيق الريادة والاستقرار المستدام طويل الأجل للاقتصاد والتصنيع والبيئة والمجتمع ككل.

ومن خلال البحث ومقابلة السادة الخبراء والتنفيذيين، تم تأكيد فكرة أن لا نجاح تنفيذي دون التوافق والتلاقي مع الإرادة السياسية والتشريعية، وفي ضوء ذلك اقترحت الورقة تغيير القرار الوزاري رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٢ والمستمر العمل به بالقرار رقم ٥١٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الحظر المؤقت لتصدير الخردة، إلى منع التصدير. حفاظًا على ثروة مصر الخفية المتمثلة في الخردة والنفايات التي -وكما رأينا في تجارب الدول الرائدة- تعد مصادر وموارد اقتصادية بديلة أقل كلفةً وتلويثاً للبيئة عند استخدامها كبديل للموارد الاقتصادية البكر.

الخاتمة

التوصيات والترجيح من بدائل السياسات المقترحة (Policy Recommendation)

التحول نحو الاقتصاد الأخضر الدوار خارطة الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد قدمت هذه الورقة الخطوات التنفيذية لتيسير تطبيق الاقتصاد الدوار بشكل كامل، والتي يشترك فيها جميع القطاعات المعنية بذات المجال من ناحية، ووزارات الدولة والقطاع الحكومي والأكاديمي والخاص من ناحية أخرى؛ لتحقيق الاستفادة المثلى من فرص الدائرية وتعظيم الاستفادة من القيمة المضافة الاقتصادية لاستخدام الخردة كبديل وقود لبعض الصناعات وخفض تكاليف الانتاج في حالة تدوير المخلفات بأنواعها واستخدامها كمدخلات إنتاج، وكيف أن لذلك عظيم الأثر على تعظيم حجم الصادرات المصرية الخضراء، وكذا جذب الاستثمارات الخضراء. وتقدم الورقة التوصيات التالية:

وبالنظر لبدائل السياسات الستة المطروحة في الورقة، ترجح الورقة ثلاثة منها كبدائل أقوى تأثيرًا وأيسر تطبيقًا؛ حيث تؤتي ثمارها فور تنفيذها، وهي:

أولاً: إنشاء «مجلس أعلى للتصنيع المستدام» يتولى بدوره المهام التالية:

- إعداد استراتيجية شاملة للتصنيع النظيف، وتحديد نقاط القوة والضعف نحو تطبيق دائرية المشاريع الجديدة ومدى قابلية المشروعات القائمة للدائرية.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة لحجم الخردة والنفايات، والعمل على تحليل تلك البيانات.
- إنشاء لجنة إقليمية لتبادل المعلومات عن آخر المستجدات الدولية عن الاقتصاد الأخضر الدوار.

ثانيًا: إنشاء منصة إلكترونية على مستوى الجمهورية

Egyptian Green Circulation Platform (EGCP) تضمن التالي:

- توافر بيانات مسح شامل ودقيق لحجم الخردة والنفايات.
- تسهيل تبادل المعرفة والمنتجات والخدمات بين الأفراد.

ثالثًا: تغيير القرار الوزاري رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٢ والمستمر العمل به بالقرار رقم ٥١٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الحظر المؤقت لتصدير الخردة، إلى المنع التام للتصدير.

المـراجع

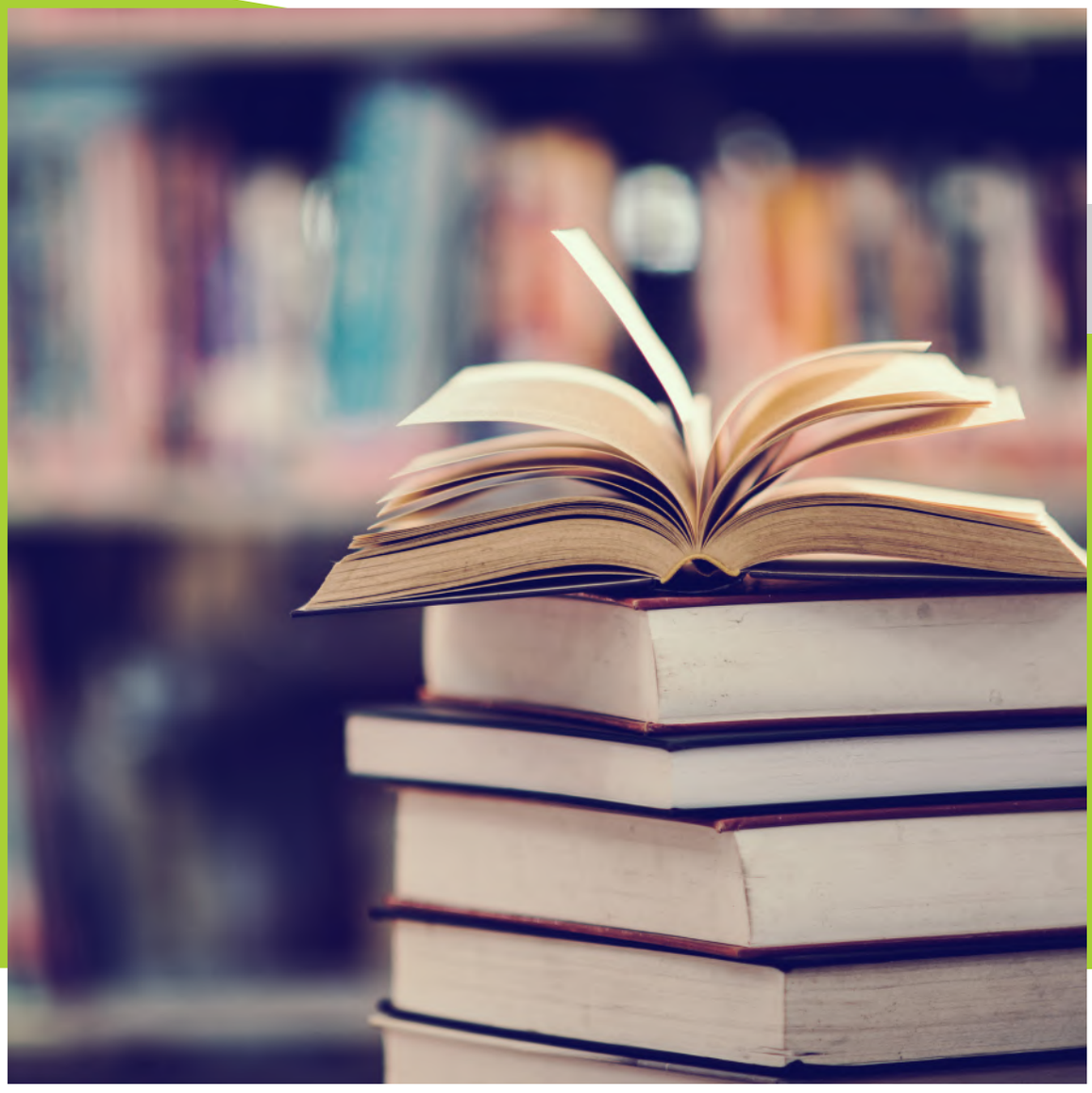

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد متولي بدير متولي، البنك الأهلي المصري، ٢٠٢٢.
- أدهم محمد البرماوي، الصناعة الخضراء فرصة أم تحدي، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢٢.
- تقرير التكنولوجيا والابتكار،» إتاحة فرص النمو الأخضر تسخير الفرص التكنولوجية من أجل عالم منخفض الكربون»، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف ٢٠٢٣.
- جميلة المير، كريم الجندي، هاجر خمليشي ٢٠٢١الاقتصاد الدائري في مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : آفاق دائرية المواد وتحدياتها "مشروع الطاقة والمناخ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"
- صندوق النقد الدولي ثورة النقود» العملات المشفرة، والعملات الرقمية للبنوك المركزية ومستقبل التمويل» صندوق النقد الدولي التمويل والتنمية، سبتمبر ٢٠٢٢
- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السادس ٢٠٢٢ ، فبراير ٢٠٢٣.
- طارق غلوش، حمدي خلف، أثر العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلد ٤٧، العدد ٢، إبريل ٢٠٢٣.
- مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (٢٠٢٢)، « دور الثورة الصناعية الرابعة في دعم الاقتصاد الدائري على طريق التنمية المستدامة «، رؤى على طريق التنمية.
- معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٠ ، سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٣١٧ ، جمهورية مصر العربية.
- ملخص واضعي السياسات، تقرير حالة البيئة في مصر، ٢٠٢٠، موقع وزارة البيئة المصرية.

المراجع الأجنبية:

- AlTaai, Suaad Hadi)2021), “Green economy and sustainable development», IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, Sci. 779 012007,p.1-13
- Aslan, A., & Altinoz, B. (2021). The impact of natural resources and gross capital formation on economic growth in the context of globalization: evidence from developing countries on the continent of Europe, Asia, Africa, and America. Environmental Science and Pollution Research, 28(26), 33794-33805.
- Ben Purvis a , Dilay Celebi b,c,* , Mario Pansera d,e A framework for a responsible circular economy, Volume 400, 10 May 2023, 136679.
- Calisto Friant,M., Vermeulen,W. J. V., & Salomone, R. (2021). Analyzing European Union circular economy policies: Words versus actions. Sustainable Production and Consumption, 27, 337–353. https://doi.org/10.1016/j.spc.2020.11.001
- Chinese renewable energy firms
- Circular Economy Australia: https://bit.ly/3oXWHKb
- Cunningham, C., & Dibooglu, S. (2020). Engines of growth in China: The limits of informal institutions. Journal of Economic Issues, 54(1), 252-275.
- Daniek, K. e. (2020). «Green economy indicators as a method of monitoring development in the economic, social and environmental dimensions.».
- Energy efficiency and economic policy: Comprehensive theoretical, empirical, and policy review Energies, 16 (5) (2023), 2023, Vol. 16, Page 2381
- Giampietro, M., & Funtowicz, S. O. (2020). From elite folk science to the policy legend of the circular economy. Environmental Science & Policy, 109, 64–72.
- Global Green Economy Index, 2022.
- Henah, V., (2020), “What Is Green Banking?”, Working Paper, Portal The Good Trade.
- Inesa Mikhno, V. K. (2021). «Green economy in sustainable development and Integrating manufacturing and R&D functions for better quality and product development

- Janik, A.; Ryszko, A.; Szafraniec, M. Greenhouse Gases and Circular Economy Issues in Sustainability Reports from the Energy Sector in the European Union. Energies 2020, 13, 5993. [CrossRef]
- Kaasa, A., & Andriani, L. (2022). Determinants of institutional trust: the role of cultural context. Journal of Institutional Economics, 18(1), 45-46
- Khairlida Muhamad “Sustainable City and Community Empowerment through the Implementation of Community-Based Monitoring: A Conceptual Approach,2020.
- Kristensen, H. S., Mosgaard, M. A., 2020. A review of micro level indicators for a circular economy e moving 33 away from the three dimensions of sustainability? J. Clean. Prod. 243, 118531. 34 https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2019.118531.
- M. Shahbaz, M. Song, S. Ahmad, X.V. Vo, Does economic growth stimulate energy consumption? The role of human capital and, R&D expenditures in China, Energy Economics, 105 (2022), Article 105662.
- MKang, K.H. Um, S. Wang, K. Park, S.N. Colclough, Y. Park Performance, Journal of Manufacturing Technology Management, 33 (1) (2022), pp. 191-212.
- Muhammad Mushafiq “Towards green development: Role of researchers, Innovation and Green Development transformation process: Insight from the top-five countries Volume 2, Issue 4, 2023, 100075.
- Nobre, G.C.; Tavares, E. The quest for a circular economy final definition: A scientific perspective. J. Clean. Prod. 2021, 314, 1279 Nurturing the transition from Linear to Circular in Australia. (19, 01 2021).
- N. Akhtar et al. (Eds.): «Positive Analysis and Exploration of Green Economic Model and Smart Management on Economic Progress in the Context of Big Data» PMIS 2023, AHIS 8, pp. 1314–1319, 2023.
- Samah Saleh. Solid-waste-management-for-circular-economy_Egypt-Case-Study_ _Ministry-of-Environment_Egypt2022.
- Wendling, Z., (2022), “Environmental Performance Index”, Yale Center for Environmental Law and Policy, Working Paper.
- World Bank, (2022), “Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development”, Working paper, p.1-62.
- Zachary A.Wendling, J. W. (2020). «Environmental Performance Index 2020
- Frank Figge, Andrea Stevenson Thorpe c, Melissa Gutberlet d,e Definitions of the circular economy: Circularity matters, Ecological Economics 208 (2023) 107823.

الملاحق

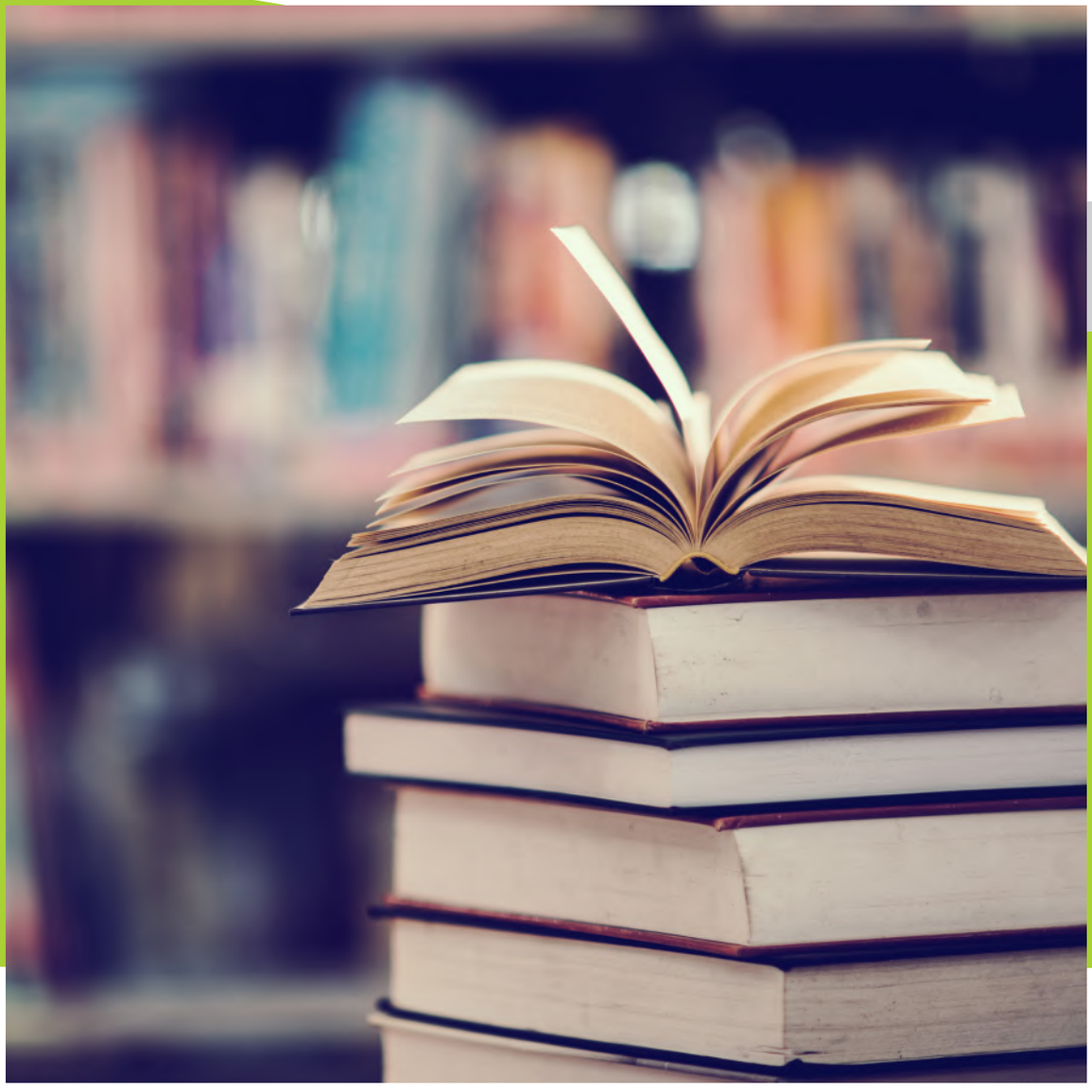

الملاحق

المواقع الإلكترونية:

- https:/ /www.economicsandpeace.org
- https:/ /www.unenvironment.org
- https:/ /www.iiste.org.
- https:// www dualcitizeninc.com/global-green-conomy.
- https:// www epi.yale.edu.
- https://www.unep.org/greeneconomy.
- https://www.worldbank.org/en/home.

تجارب الدول

- تجربة السويد (طاقة نظيفة)

احتلت دولة السويد مراكز متقدمة في المؤشرات العالمية نحو الدائرية الخضراء الاقتصادية؛ حيث حققت نجاحًا كبيرًا في مجال تثمين النفايات، وتعد من الدول الرائدة في عملية تدوير النفايات وإنتاج موارد طاقة بأكبر قدر من الكفاءة من حيث الوقت، وتقليل الأثر البيئي لمعالجة النفايات في شكل انبعاثات، وقد وصلت الدولة إلى استخدام ١٠٠٪ من نفاياتها في إنتاج الكهرباء والتدفئة؛ مما دفع الدولة إلى خيار استيراد النفايات حيث تستورد حوالي ٨٠٠ ألف طن كل عام من الدول الأوروبية لتغذية برنامجها «الحرق لتحويل النفايات إلى طاقة». وجاءت أهم العوامل لسياسة التدوير الناجحة لدولة السويد كالآتي: Swedish Waste Manegment,p9

١- الأطر والنظم القانونية، حيث يخضع نظام إعادة التدوير لنظام مسؤولية المنتج الممتد؛ مما يستوجب على منتجي التغليف دفع رسوم لجمع النفايات وإعادة تدويرها، وبهذه الطريقة لا يتم وضع عبء النفايات على عاتق الحكومة المحلية فقط، ولكن على الشركات التي تنتج النفايات.

٢- ارتفاع الوعي العام بالقضايا البيئية، حيث يقوم معظم المواطنين بفصل النفايات في منازلهم في صناديق فرز خاصة؛ حيث توفر الدولة لمعظم المباني السكنية صناديق فرز منفصلة للبلاستيك والكرتون والزجاج والمعادن والمواد الغذائية والنفايات المتبقية.(مسيكة رمضاني ٢٠٢٢)

- تجربة الدنمارك (المدينة الخضراء)

يعد نموذج العاصمة كوبنهاجن أفضل بيئة حضرية في العالم. وتعمل كوبنهاجن لتصبح مدينة خضراء وذكية وبمعدلات كربون محايدة بحلول عام ٢٠٢٥ . كما أن طموحها أن تكون فريدة من نوعها؛ مما يجعلها نموذجًا تحتذى به المدن الأوروبية. تبنت الدنمارك استراتيجية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتنويع مصادر إمدادات الطاقة على حد سواء، وبتركيز أكبر على الطاقة المتجددة؛ ونتيجة لذلك فإن الاقتصاد الدنماركي هو واحد من أقل الاقتصادات كثافة للطاقة في العالم، وانفصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمعنى المطلق. وتمثل الطاقة المتجددة حاليًا حوالي ٢٠ ٪ من إجمالي استهلاك الطاقة، والهدف من ذلك هو زيادة هذه النسبة إلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥. ومؤخرًا، نشرت الحكومة خطط لبناء قطاع الطاقة الحرة الأحفوري بحلول عام ٢٠٥٠ . وقد أحرز الاقتصاد الدنماركي ما يلي:

- تقدر الطاقة المتجددة حاليًا بنحو ٢٠٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة، وتهدف الدنمارك إلى زيادتها إلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ .
- انخفض استهلاك المياه، وتقريبًا جميع مياه الصرف الصحي تم معالجتها الآن.
- وقد وضعت الحكومة الدانماركية هدفًا لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٠ ٪بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة مع عام ١٩٩٠.
- ورؤية الحكومة أن تكون الدولة غير معتمدة على الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٥٠.
- وقد تطورت رؤية الحكومة على مدى عدة سنوات، وبدعم من تقرير لجنة المناخ في عام ٢٠١٠؛ الذي تم إنشاؤه من قبل الحكومة في عام ٢٠٠٨. والرؤية النهائية على النحو المبين في استراتيجية الطاقة الدنماركية من قبل البرلمان. وتعد عوامل التمكين في التجربة الدنماركية تقليد طويل من التدابير المالية ونظام لدعم الأهداف البيئية. وقد ساهم ذلك في تطوير صناعة التكنولوجيا النظيفة (Green Growth in Practice, 2014).

- تجربة المكسيك (تخفيض الانبعاثات الكربونية)

تعهدت المكسيك من خلال مبادراتها للاقتصاد الأخضر بتخفيض الانبعاثات الكربونية، وتخفيض غازات الاحتباس الحرارى إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠، وتقوم أيضًا بعدد من السياسات العامة والمشروعات؛ بشأن كفاءة استخدام الموارد والطاقة النظيفة وغير ذلك من مجالات الاقتصاد الأخضر؛ حيث وضعت خططًا لإضافة ١٥٠٠ ميجاوات من القدرة الكهربائية المولدة بطاقة الرياح إلى سعة الشبكة الكهربائية، كما بدأت المكسيك بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدراسة وطنية لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر؛ بهدف تحديد السياسات المالية التي يمكن أن تخلق فرص عمل، وتعزيز كفاءة الموارد وتشجيع وتوظيف الاستثمارات في القطاعات الرئيسية، وقد نشرت المكسيك برنامج خاص بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٠٧ (المنتدي البيئي الوزاري العالمي)(European Union, 2022)٢٠.

- تجربة الإمارات (مدينة نموذجية مستدامة)

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg